آب/اغسطس ١٩٨٩
AUGUST 1989

النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية

الصين

المتظاهرون يواجهون عقوبة الإعدام

ترتب على الإجراءات الصارمة الواسعة النطاق التي اتخذتها الحكومة الصينية ضد من تتهمهم بإثارة «تمرّد معاد للثورة» أن أصبح العديد من المواطنين يتهددهم خطر الإعدام.

في ٤ حزيران/يونيو، احتل الجيش ساحة تيانامن في بكين وراح يقتل المتظاهرين ليضع حداً للمظاهرات السلمية التي تدعو للديمقراطية. ولا تزال الحكومة منذ ذلك الوقت تبحث في مختلف أنحاء البلاد عمن اشتركوا في المظاهرات. وفي نهاية حزيران/يونيو، بلغ عدد من اعتقلوا ٢,٠٠٠ شخص، ووجهت إلى عدد كبير منهم التهمة بارتكاب جرائم عقوبتها الإعدام.

وقد أُبلغ رسمياً عن تنفيذ عقوبة الإعدام بحق ٣٣ شخصاً على الأقل منذ ٢١ حزيران/يونيو. وتعتقد منظمة العفو الدولية بأن الرقم الحقيقي ربما كان أعلى من ذلك بكثير. فالصين لها سجل مشهور حافل بحالات الإعدام والمحاكمات غير العادلة؛ وتشير بعض التقديرات إلى أن نحو ٣٠,٠٠٠ شخص أعدموا بين عامي ١٩٨٣ و١٩٨٧ خلال حملة «لمكافحة الجريمة».

وبعض الأشخاص الذين اعتقلوا منذ ٤ حزيران/يونيو وجهت إليهم التهمة بارتكاب جرائم عنيفة.

ولكن مامن سبيل لمعرفة ما إذا كانت التهم تمت للواقع بأي صلة. فإجراءات المحكمة تتم بسرعة وبدون ضمانات وقائية كافية للدفاع؛ وهي تستند إلى مبدأ «الحكم أولاً، والمحاكمة ثانياً» – وهي ممارسة انتقدت علانية العام الماضي من قبل بعض المشتغلين بمهنة المحاماة في الصين.

وفي ٢١ حزيران/يونيو، نفذت أحكام الإعدام الأولى بحق المشتركين في المظاهرات، إذ أعدم ثلاثة أشخاص اتّهموا بإضرام النار في قطار في ٦ حزيران/يونيو رمياً بالرصاص في شنغهاي بعد النطق بالحكم أمام حشد عام.

وفي اليوم نفسه، أصدرت السلطات قائمة بأسماء «٢١ طالباً هم أهم زعماء الطلبة الذين تجد السلطات في البحث عنهم»، والذين اتهموا بالتحريض على «التمرد». وقد عرضت صورهم على شاشة التلفزيون الوطني، ونشرت أوصافهم بالتفصيل في الصحف. وفي أواخر حزيران/يونيو، كان ستة منهم قد احتجزوا.

ومن بين المدرجة أسماؤهم في القائمة ويركايشي Wuerkaixi، الذي اشترك في مناظرة تلفزيونية مع رئيس الوزارة لي بنغ في أيار/مايو، وقد تمكن من الفرار إلى هونغ كونغ. وعُلم بأن طلبة ومفكرين آخرين هُرّبوا إلى خارج الصين.

أحد ثلاثة رجال حكم عليهم بالإعدام في إحدى محاكم شنغهاي، وذلك لإشعالهم النار في قطار. الصورة من التلفزيون الصيني. © الأسوشيتد برس

في ٢٢ حزيران/يونيو، أعدم سبعة من «مثيري الشغب» في بكين لإصابتهم بعض جنود الجيش بجراح، ولإحراقهم مركبات عسكرية في أعقاب التدخل المسلح في ٤ حزيران/يونيو. وبرغم المناشدات الدولية من أجل الرأفة بهم، أيّدت المحاكم جميع أحكام الإعدام الصادرة بحقهم.

ومنظمة العفو الدولية، اقتناعا منها بأن الرأي العام العالمي يمكن أن يؤثر على الحكومة الصينية، قد حشدت جهود أعضائها في أكثر من ٦٠ بلداً، فحثتهم على إرسال الرسائل إلى السلطات الصينية لمناشدتها أن تكف عن الإعدام. كما طلبت المنظمة من أعضائها أن يحثوا حكوماتهم على أن يفعلوا نفس الشيء.

لقد وجّهت المنظمة نداءً إلى المجتمع الدولي دعت فيه إلى تضافر الجهود في سبيل إقناع الحكومة الصينية بوقف حملتها ضد المتظاهرين المسالمين الذين سعوا إلى ممارسة حقوقهم في حرية الكلام وحرية العقيدة وحرية الانتساب.

وفي حزيران أبدت المنظمة ملاحظة فحواها: «إن انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على نطاق مثل الذي شهدته الأسابيع القليلة الماضية لا يمكن أن تنسى». □

ضرب فلسطيني واحراق يديه

ورد أن فلسطينياً يدعى نضال قعبي تعرض في ٢٧ نيسان/ابريل إلى ضرب مبرح على أيدي فرقة من شرطة الحدود الاسرائيلية.

فقد اعترضت طريق نضال قعبي مجموعة مؤلفة من حوالي ١٥ شرطياً من شرطة الحدود، عندما كان يسير في الشارع الرئيسي في مخيم بلاطة للاجئين بالضفة الغربية؛ وأمروه بإزالة إطار سيارة مشتعل من الطريق. ولما رفض، انهال ضباط الشرطة عليه ضرباً بهراواتهم وبأعقاب بنادقهم، ووضعوا يديه بالإكراه فوق الإطار المشتعل.

وقد أصيب نضال قعبي بتمزقات في وجهه وكسور في عظم أنفه وحروق في يديه.

ومنظمة العفو الدولية قد انتابها قلق شديد بشأن التقارير المتابعة حول ما يتعرض له الفلسطينيون من ضرب، مبرح أحياناً، على نطاق واسع، وذلك على أيدي القوات الاسرائيلية. ولقد ناشدت المنظمة السلطات مراراً وتكراراً أن تضع حداً لهذا النمط من انتهاك حقوق الإنسان. □

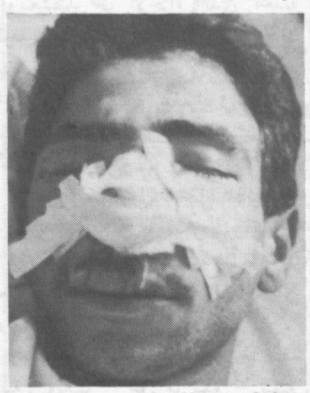

نضال قعبي بعد الاعتداء.

الحبشة

اعتقالات إثر محاولة انقلاب

في حزيران/يونيو، أقرت الحكومة الحبشية باعتقال ١٧٦ شخصاً بعد محاولة فاشلة للانقلاب داخل القوات المسلحة جرت في أيار/مايو.

لم تكشف الحكومة النقاب عن هويات المعتقلين، ولكن من المعروف أن بينهم ٢٦ ضابطاً برتبة لواء ومدنيين مثل جنت ميراتو، وهي موظفة في منظمة الصحة العالمية، وزوجة رئيس أركان الجيش الذي زُعم أنه أحد المتآمرين الذين قتلوا خلال محاولة الانقلاب.

ولقد أصدرت منظمة العفو الدولية في الشهر الحالي تقريراً بعنوان: **السجن السياسي في الحبشة**. ويدور التقرير حول المئات من سجناء الرأي والسجناء السياسيين المحتجزين منذ فترات طويلة، فبعضهم ما زال محتجزاً منذ ثورة عام ١٩٧٤. وبعض هؤلاء السجناء هم قيد الحجز منذ سنوات بدون تهمة أو محاكمة، بينما تعرض البعض الآخر للتعذيب وسوء المعاملة بصورة منتظمة.

وقد ناشدت منظمة العفو الدولية الحكومة الحبشية أن تعامل الأشخاص الذين اعتقلوا منذ محاولة الانقلاب في أيار/مايو معاملة إنسانية، وتوجّه الاتهام إليهم بشكل رسمي، ثم تحاكمهم وفق المعايير الدولية للمحاكمة العادلة، وإلا فتطلق سراحهم. □

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

سنغافورة

فنسنت شنغ Vincent Cheng وتيو صوه لنغ Teo Soh Lung كلاهما محتجزان حالياً في حبس انفرادي بموجب قانون الأمن الداخلي، الذي يجيز احتجاز الأشخاص بدون تهمة أو محاكمة لفترات غير محدودة. وفي حزيران/يونيو صدرت أوامر جديدة بإطالة مدة حبسهما سنة أخرى.

ولقد كان فنسنت شنغ – وهو أمين لجنة السلام والعدل التابعة لأبرشية كبير الأساقفة في سنغافورة – والمحامية تيو صوه لنغ بين ٢٢ من المهنيين الناشئين اعتقلوا في أيار مايو وحزيران/يونيو ١٩٨٧ بزعم أنهم اشتركوا في «مؤامرة ماركسية» للإطاحة بحكومة سنغافورة.

وقد تبنت منظمة العفو الدولية الاثنين والعشرين معتقلاً جميعهم باعتبارهم من

فنسنت شنغ

سجناء الرأي، إذ تعتقد المنظمة بأنهم لم يحتجزوا إلاّ لأنهم مارسوا بطريقة سلمية حقوقهم في حرية التعبير وحرية الانتساب.

ومما يذكر أن فنسنت شنغ – الذي زعمت حكومة سنغافورة بأنه العقل المدبّر وراء «المؤامرة» – ظل في حبس انفرادي متواصل منذ اعتقاله في أيار/مايو ١٩٨٧. أما الآخرون، ومن بينهم تيو صوه لنغ، فقد أطلق سراحهم قرب نهاية عام ١٩٨٧. ولكن في نيسان/ابريل ١٩٨٨، أعيد اعتقال تيو صوه لنغ وثمانية آخرين بعد إصدارهم بيانا صحفيا نفوا فيه المزاعم التي أثيرت ضدهم، وادّعوا بأن بعضهم تعرّض للتعذيب خلال استجوابهم عام ١٩٨٧.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وبعد إطلاق سراح خمسة من المعتقلين التسعة، صدرت أوامر بالإفراج أيضاً عن تيو صوه لنغ وثلاثة آخرين عندما أيّدت محكمة الاستئناف التماسا مكتوباً تقدموا به لاستصدار أمر إحضار قضائي للنظر في قانونية اعتقالهم. وما كاد الأربعة أن يفرج عنهم، حتى اعتقلوا مرة أخرى وصدرت ضدهم أوامر جديدة بالاحتجاز.

وقد قدمت تيو صوه لنغ طلباً جديداً لاستصدار أمر إحضار قضائي، ولكن هذا الطلب رفض في نيسان/ابريل ١٩٨٩ في المحكمة العليا. ومن المنتظر الآن سماع الدعوى أمام محكمة الاستئناف عما قريب.

ولقد أطلق سراح السجناء الثلاثة الآخرين في آذار/مارس، بعد أسبوع من سحبهم لطلبات استصدار أوامر إحضار قضائية. وتيو صوه لنغ هي الآن، مثل فنسنت شنغ، محبوسة حبساً انفرادياً في معتقل ويتلي رود.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تناشد إطلاق سراح فنسنت شنغ وتيو صوه لنغ فوراً وبدون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

Lee Kuan Yew/Prime Minister/
Prime Minister's Office/Istana
Annexe/
Orchard Road/Singapore 0922

بنين

إيمانويل كالاووِلي Emmanuel Kalawole هو صحافي في الثانية والثلاثين من عمره، ما زال محتجزاً في أحد المعسكرات في مدينة باراكو بدون تهمة أو محاكمة منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧.

إنه واحد من بين حوالي ٨٠ سجين رأي محتجزين في بنين، حيث تشتبه الحكومة في تعاطف أكثرهم مع حزب داهومي الشيوعي المحظور، أو بانتمائهم إليه.

كان إيمانويل كالاووِلي وقت اعتقاله يعمل في شركة إذاعة بنين منذ حوالي عشر سنوات، إذ التحق بالشركة بعد تركه المدرسة عام ١٩٧٨.

وفي عام ١٩٨١ تلقى منحة حكومية لدراسة الصحافة في الاتحاد السوفياتي. وبعد ست سنوات من الدراسة عاد إلى بنين لاستئناف عمله في شركة إذاعة بنين، عضواً في أحد فرق الإنتاج التلفزيوني، فقبض عليه بعد ثلاثة أشهر من عودته.

لم توجه إلى إيمانويل كالاووِلي التهمة بارتكاب أي جرم، ولم تفصح السلطات عن سبب القبض عليه. والجدير بالذكر أن عدداً كبيراً من معتقلي بنين تابعوا دراستهم في أوروبا الشرقية، ومارس عدد كبير منهم خلال وجودهم في الخارج نشاطات سياسية خالية من العنف.

ويُعتقد أن الإجراء الذي اتخذته حكومة بنين ضد إيمانويل كالاووِلي قد يكون راجعا إلى الاشتباه في نشاطه في الخارج، عندما كان عضوا في منظمة أسسها طلبة بنين لحماية ظروف معيشتهم في الاتحاد السوفياتي.

وإيمانويل كالاووِلي معتقل حالياً مع صحفيّين آخرين في معسكر سيروكيرا، باراكو، شمالي بنين، حيث يقع أيضاً مقر اللجنة الدائمة للتحقيق في قضايا أمن الدولة.

ومما يذكر أن هذه اللجنة ليس لها صفة قانونية، ولكنها – على ما يبدو – تتمتع بسلطة إصدار أمر باحتجاز من تعتبرهم معارضين للحكومة لأجل غير مسمى، وبدون تهمة أو محاكمة. وقد استجوبت اللجنة جميع المعتقلين السياسيين في بنين الذين تعلم منظمة العفو الدولية بأمرهم. وأكثر هؤلاء تعرضوا للتعذيب فور اعتقالهم.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تناشد الإفراج عن إيمانويل كالاووِلي فوراً وبدون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

Monsieur le Général
Mathieu Kérékou/Président
de la République/La
Présidence/Cotonou/République
populaire du Bénin. □

أطلق سراحه

عقوبة الإعدام

علمت المنظمة بصدور حكم الإعدام على ٤٣ شخصاً في ثمانية بلدان، وبتنفيذ الحكم في ٢٤٩ شخصاً في ثمانية بلدان خلال شهر أيار/مايو ١٩٨٩.

تشيكوسلوڤاكيا

فرانتيسيك ستاريك Frantisek Starek هو رئيس تحرير مجلة ثقافية غير رسمية تدعى ڤوكنو (النافذة)، ويبلغ من العمر ستة وثلاثين عاماً. وقد حكمت عليه إحدى محاكم أوستي ناد أورليسي، في ٢٨ حزيران/يونيو ١٩٨٩، بالسجن لمدة ٣٠ شهراً، يوضع بعدها تحت «المراقبة الوقائية» لمدة سنتين، علماً بأنه كان محتجزاً منذ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩.

ولقد أدين فرانتيسيك ستاريك بتهمة «التحريض»، إذ اتّهم بإصدار وتوزيع مجلة **ڤوكنو** – وهي واحدة من أشهر الدوريات المستقلة في تشيكوسلوڤاكيا – وصحيفة **ڤوكنوڤيني** الشهرية التي تدور حول الأحداث الجارية في مجال الفن والأدب.

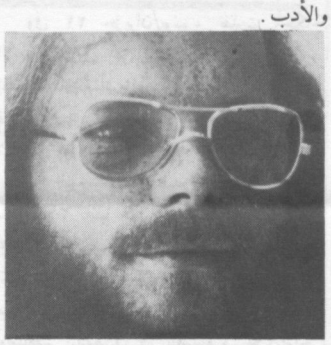

وكانت السجلات الخاصة بمجلة **ڤوكنو**، بالإضافة إلى منشورات أخرى غير رسمية وآلة ناسخة، ضمن حوالي ألف مادة صودرت أثناء تفتيش منزل فرانتيسيك ستاريك.

ولقد طبّقت تهمة «التحريض» في عشرات من الحالات في تشيكوسلوڤاكيا لمعاقبة الأشخاص الذين يكتبون أو ينسخون أو يوزعون أو حتى يقتنون أي مواد سياسية لا توافق عليها الحكومة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية بأن فرانتيسيك ستاريك سجين رأي احتجز لممارسته حقه في حرية الرأي بطريقة خالية من العنف؛ وهو الآن محبوس في سجن هراديك كرالوڤ.

ومما يذكر أن فرانتيسيك ستاريك قد وقع البيان الرسمي لحركة حقوق الإنسان غير الرسمية والمعروف بميثاق ٧٧. وكان من قبل قد قضى في الحبس فترات بلغ مجموعها ثلاث سنوات كسجين رأي. ففي البداية سُجن عام ١٩٧٦ لنشاطاته الثقافية غير الرسمية. وفي عام ١٩٨١ صدر ضده حكم بالسجن لمدة ٣٠ شهراً لإصداره وتوزيعه مجلة **ڤوكنو**.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تناشد الإفراج عن فرانتيسيك ستاريك فوراً وبدون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى:

JUDr Jan Pjescak/Generalni
prokurator CSSR/Nam Hrdinu
1300/1400 Praha 4-Nusle/
Czechoslovakia. □

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

الصحافيون متعرّضون للهجوم

لقي الصحافي هيوغو بوستيوس ساڤيدرا Hugo Bustios Saavedra مصرعه في منطقة الأند بالبيرو في تشرين الثاني/نوڤمبر ١٩٨٨.

كان هيوغو بوستيوس يعمل كمراسل لمجلة **كاريتاس** الأسبوعية في مركزه في هوانتا، عاصمة إقليم أياكوشو. وقد لقي مصرعه أثناء تحقيقه في مقتل امرأة وابنها على أيدي جماعة حرب العصابات المعروفة باسم **سنديرو لومينوسو** (الطريق المضيء)، حسبما زعم.

كان هيوغو بوستيوس مسافراً إلى مكان وقوع الجريمة بصحبة زميل له يدعى إدواردو روخاس آرس Eduardo Rojas Arce. وكان الصحافيان يسيران في طريق ريفي هادئ بجوار هوانتا عندما مرّا بإحدى دوريات الحرس المدني. ولم تمض بضع دقائق حتى فتح أربعة رجال مقنّعين النيران عليهما من خلف شجيرات بجانب الطريق. وصرخ هيوغو بوستيوس: «أهرب وانج بنفسك. إنهم ليسوا من جماعة سنديرو.» وبرغم إصابته بجروح، تمكّن إدواردو روخاس من الفرار، لكنه شاهد الرجال المقنّعين يضعون متفجرات على جسم هيوغو بوستيوس.

أصرّ الجيش على أن الصحافيين هوجما من قبل «ارهابيين». غير أن إدواردو روخاس متأكد من أنّ الجيش نفسه كان مسؤولاً عن حادثة القتل.

وهناك شهود آخرون – احتجزوا وهدّدوا من قبل حامية الجيش المحلية بعد أن نشرت شهاداتهم وصورهم في الصحف الوطنية – يؤيّدون ما قاله إدواردو روخاس.

لقد وُضعت منطقة أياكوشو تحت سيطرة القوات العسكرية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، كإجراء لمقاومة قوات «الطريق المضيء». وحين لقي هيوغو بوستيوس مصرعه، كان الممثل الوحيد لوسائط الإعلام الوطنية الذي لا يزال يعمل في هوانتا. وكان قد كتب عدة مقالات ينتقد فيها الجيش بسبب انتهاكاته لحقوق الإنسان، وتلقى عدة تهديدات بالقتل.

في مناطق عديدة من البلاد كان المحقّقون والمنتقدون لانتهاكات الجيش هدفاً للتهديد بالقتل، وللمتفجرات، وللاغتيال السياسي. ويعتقد أن مئات البيروڤيين – وبينهم عدد من الصحافيين – قتلوا على أيدي قوات الأمن، دون أن يمثل أمام القضاء أي من القتلة.

والبيرو ليست البلد الوحيد الذي جازف الصحافيون فيه بحياتهم وحريتهم من أجل نشر معلومات ترغب حكوماتهم في إخفائها.

فهناك صحفي من تشاد يدعى صالح جابا، يُعتقد أنه لقي حتفه خلال احتجازه سرّاً في منتصف عام ١٩٨٨، رغم أن السلطات لم تقرّ على الإطلاق بوفاته.

كان صالح جابا يعمل كمراسل لوكالتي الأنباء الفرنسية **والأسوشيتد بريس**، وقد كتب عدداً من مقالات اعتبرت الحكومة التشادية أنها تتضمن انتقاداً لسياسات رئيس الجمهورية.

اعتقل صالح جابا عام ١٩٨١ ثم عام ١٩٨٤ بسبب عمله، ولم توجّه إليه التهم في أي من المناسبتين. واعتقل للمرة الثالثة في حزيران/يونيو ١٩٨٧ – بعد اختبائه لعدة شهور تجنّباً لاعتقاله – واتهم بكتابة وثيقة تعلن عن تشكيل منظمة معارضة تعرف باسم **موسانات** بين قبيلة حجيري التي ينتمي إليها. وفي هذه المرّة أيضاً، لم توجّه اليه رسمياً أية تهمة.

وحاولت الحكومات في بلدان عديدة إسكات صوت الصحافيين عن طريق سجنهم أو تهديدهم بالسجن. وقد قامت منظمة العفو الدولية بالتحقيق في قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان اقترفت ضد صحافيين في مختلف أنحاء العالم، كثيرون منهم كانوا، أو ربما كانوا، من سجناء الرأي الذين سجنوا بسبب نشاطاتهم المهنية، أو بسبب ممارستهم لحقهم في حرية التعبير.

وقد لجأت حكومات كثيرة إلى تحريف الحقائق والخداع وتشويه المعلومات لإخفاء انتهاكات حقوق الإنسان. وفي بعض البلدان، كان السجن مصير الصحافيين الذين حاولوا الكتابة عن هذه الانتهاكات.

احتجز الصحافي المصري الدكتور محمد مورو لستة أشهر عام ١٩٨٧،

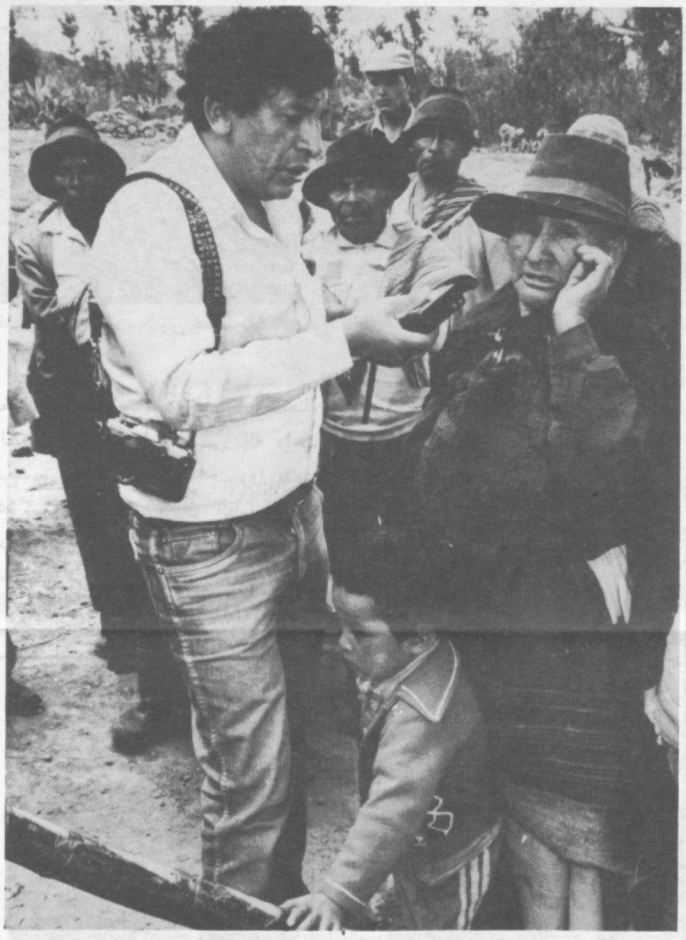

هيوغو بستيوس الذي قتل على أيدي أشخاص يعتقد أنهم أعضاء في الجيش البيروڤي، منهمك في العمل في منطقة الأند البيروڤية.

الصحافية التركية فاطمة يازجي أمام المحكمة مع زميلها عرفان تستيمور. وقد حكم عليها حتى الآن بالسجن لما يزيد عن ثماني سنوات.

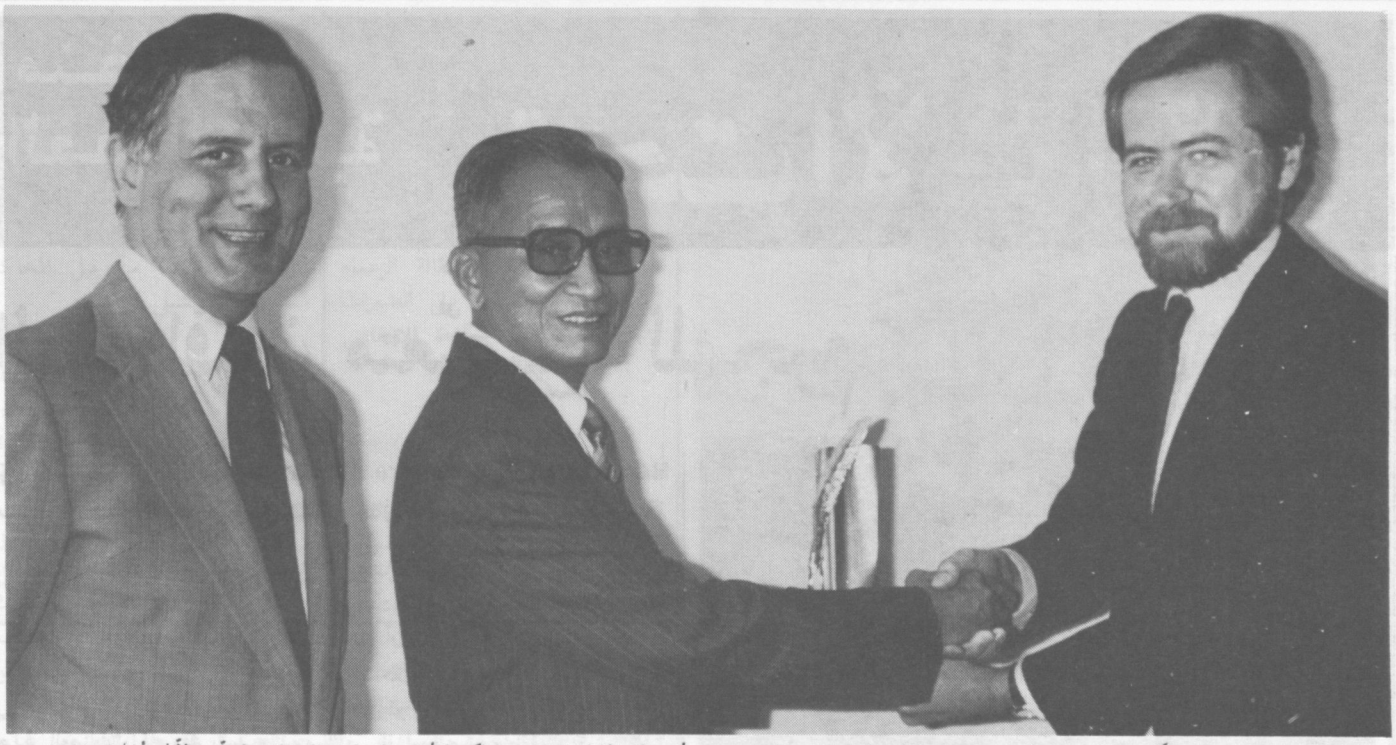

الصحافي البورمي يو سين وين يتسلّم جائزة قلم الحرية الذهبي من موظفي الاتحاد الدولي لناشري الصحف. وقد مُنح هذه الجائزة عام ١٩٦٣، لكن لم يُسمح له بالسفر إلى الخارج لتسلّمها إلاّ في أيار/مايو ١٩٨٨.

بعد نشره مقالات عن تعذيب السجناء السياسيين وإساءة معاملتهم. إنه واحد من بين عدة صحافيين احتجزوا بدون محاكمة بموجب قانون الطوارئ في مصر. وقد ورد أنه حذّر خلال احتجازه من الكتابة عن التعذيب.

بيدان مبوغوا Bedan Mbugua كان محرراً لنشرة **بيوند** الصادرة عن المجلس المسيحي الوطني في كينيا. وقد حظر إصدار النشرة خلال العام الماضي، بعد أن نشر مبوغوا مقالات تنتقد سجل حقوق الإنسان في كينيا.

محتجزة بدون تهمة أو محاكمة

مرثا كومسا هي حبشية من أصل أوروبي، كانت حتى وقت احتجازها عام ١٩٨٠ – بدون توجيه تهمة إليها أو تقديمها للمحاكمة حتى اليوم – تعمل كصحافية في صحيفة باريسا الحكومية الصادرة باللغة الأوروبية. ومنظمة العفو الدولية تعتقد أن مرثا كومسا سجينة رأي سجنت بسبب أصلها العرقي أو بسبب انتقاداتها لسياسة الحكومة الحبشية.

ووُجهت إليه تهمة الاخفاق في تقديم عائدات المبيع السنوية إلى مسجل الكتب والصحف، ولوحق قضائياً. وفي آب/أغسطس ١٩٨٨، حكم عليه بالسجن لمدة تسعة أشهر، لكن أطلق سراحه بانتظار الاستئناف.

فاطمة يازجي، رئيسة تحرير مجلة اسبوعية تركية تحمل اسم «**دوغرو ٢٠٠٠**» (نحو عام ٢٠٠٠)، مازالت خاضعة للمحاكمة منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ على حوالي ٤٠ تهمة تتعلق بمقالات نشرت في المجلة. وقد حكم عليها حتى الآن على ثلاث تهم، بالسجن لمدة تزيد على ثمان سنوات، فرضت أكثر من ست سنوات منها لمعاقبتها على نشر مقتطفات من تقرير لجنة هلسنكي للمراقبة حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأقلية الكردية في تركيا.

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، اعتقل الصحافي السوفياتي سيرجي كوزنيتسوف Sergey Kuznetsov، في مدينة سفيردلوفسك. وقد اتّهم بـ«التشهير» في صحيفته غير الرسمية «**ذاكورير أوف غلاسنوست**» (الانفتاح). وكان قد تعرّض للمضايقة بصورة متكررة خلال الأشهر السابقة لاعتقاله. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ورد أن الشرطة قامت بخلع باب شقته وبمصادرة نشرات ورسائل وأشرطة مسجلة.

عندما بدأت محاكمته في نيسان/ابريل، رفض سيرجي كوزنيتسوف والمحامي الذي كان يدافع عنه الاشتراك فيها بعد أن طردت المحكمة زوجته لرفضها الإدلاء بشهادتها. فتوقفت المحاكمة، وأرسل سيرجي كوزنيتسوف إلى مركز للطب النفساني لفحصه. والجدير بالذكر أن عشرات من سجناء الرأي السوفيات احتجزوا في الماضي ضد ارادتهم في مستشفيات للعلاج النفساني بعد فحصهم في هذا المركز.

والصحافيون العاملون في بلدان تواجه فيها الحكومات اضطرابات مدنية استُهدفوا بصورة خاصة من قبل السلطات.

فخلال المظاهرات العديدة التي جرت خلال العام الماضي ضد الحكومة وتأييداً للديمقراطية في بورما، بعث يو سين وين U Sein Win، مراسل الأسوشيتد بريس المحلي، عدة تقارير لوكالته. وقد وصف زملاؤه تقاريره بأنها كانت «مستقلة وموضوعية».

وقد أجرى في سياق عمله مقابلة مع زعيم سياسي سابق كان صديقاً له هو العميد أونج جي Aung Gyi، الذي انتقد ما وصفه بسوء إدارة الحكومة من الناحية الاقتصادية، وبوحشية التدابير المتّخذة ضد المتظاهرين العزل التي راح ضحيتها آلاف القتلى والجرحى برصاص الجيش. وألقي القبض على يو سين وين واحتجز طوال شهر تقريباً، كما حدث لأونج جي وعدد من زملائه السياسيين.

منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وُضع الصحافيون الفلسطينيون في اسرائيل والأراضي المحتلة تحت أوامر اعتقال إداري – تصدر عادة لمدة ستة أشهر، لكنها قابلة للتجديد – وذلك بسبب مقالات كتبوها عن الانتفاضة، كما يبدو.

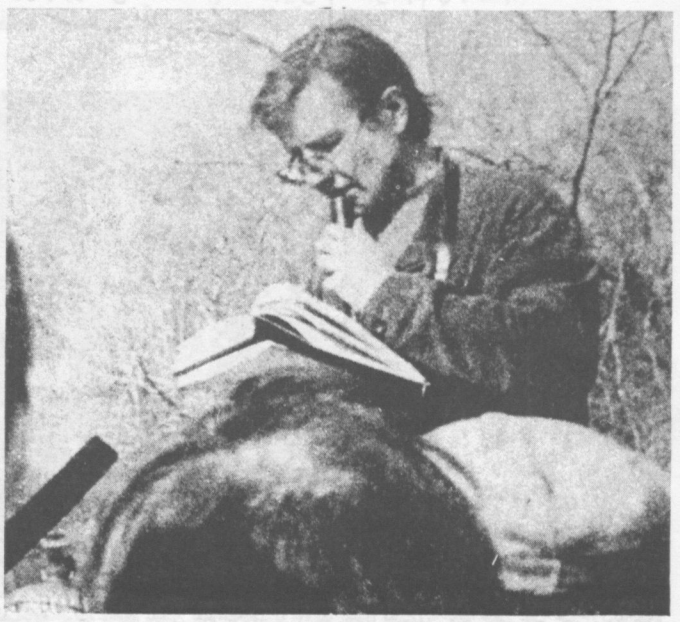

الصحافي السوفياتي سيرجي كوزنيتسوف. أرسل مؤخراً إلى مركز للعلاج النفسي لفحصه.

وبين المحتجزين ربحي العاروري، الذي كان يعمل حتى اعتقاله في شباط/فبراير ١٩٨٨ في الطبعة العربية من صحيفة **درخ هانيتزوز/ طريق الشرارة**. وقد اعتقل فيما بعد أربعة محرّرين من الاسرائيليين اليهود العاملين في الصحيفة، وسُجنت رخصة الصحيفة.

بقي ربحي العاروري محتجزاً حتى آب/أغسطس ١٩٨٨. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ حكم على المحرّرين

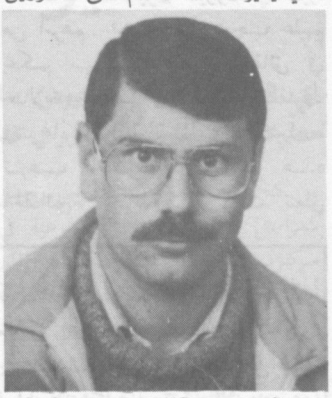

ربحي العاروري، الذي اعتقلته السلطات الاسرائيلية عام ١٩٨٨. وقد تلقّى أربعة من زملائه أحكاماً بالسجن.

الأربعة الآخرين بالسجن حتى ثلاثين شهراً على تهم شملت «تقديم خدمة لجمعية ممنوعة» – وزُعم أن صحيفتهم كانت تتلقى تمويلها من الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

برايان سوكوتو Brian Sokutu هو صحافي مستقل يعمل في جنوب أفريقيا، اعتقل في حزيران/يونيو ١٩٨٦، وبقي محتجزاً بدون محاكمة لثلاث سنوات تقريباً، بموجب أحكام نظام الطوارئ.

وكان قد أرسل قبل اعتقاله من قبل صحيفة **إيسترن بروفينس هيرالد** لتغطية صلاة عامة أقيمت إحياءً لذكرى الأمين العام السابق للحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا. وأصرّت الشرطة على أن الصلاة العامة كانت تجمعاً غير مشروع وطلبت منه تسليم ملاحظاته وصوره، التي قالوا أنها مطلوبة كدليل. واستدعيت الصحيفة بعد ذلك للمثول أمام المحكمة لتسليم ملاحظاته. وأطلق سراح برايان سوكوتو في آذار/مارس ١٩٨٩، لكنه وُضع تحت قيود تحدّ من تحرّكاته.

واحتجز بموجب أنظمة الطوارئ في جنوب أفريقيا صحافي آخر هو زويلاخي سيسولو Zwelakhe Sisulu، محرر صحيفة **ذا نيو نايشن** (الأمة الجديدة)، وبقي محتجزاً بدون تهمة أو محاكمة لمدة سنتين حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨. وأطلق سراحه بعد ذلك، لكنه وضع تحت قيود مشدّدة للغاية بحيث أنه لم يتمكن من العودة إلى ممارسة عمله.

إنّ الصحافيين الذين يعملون في مطبوعات صادرة عن أحزاب سياسية، أو عن منظمات حركية أو نقابية، أو في مطبوعات منحازة إليها، تعرّضوا أيضاً للاعتقال بدون محاكمة وأودعوا السجن.

ففي الصين، سجن عشرات من مؤيّدي حركة الديمقراطية التي ظهرت في أواخر السبعينات، وذلك بسبب اخراج نشرات دورية أو المساهمة فيها. فقد قبض على زو وينلي Xu Wenli عام ١٩٨١، وحكم عليه فيما بعد بالسجن لمدة ١٥ سنة، فُرض جزء منها بسبب اخراجه مجلة تطالب بالتغيير السياسي في البلاد. وحكم أيضاً على زميل له في تنظيم الحملات يدعى وي جينشنغ Wei Jingsheng قام، من جملة نشاطات أخرى، بتحرير مجلة تدعو إلى الديمقراطية، بالسجن لمدة ١٥ سنة على تهمة القيام بـ «نشاطات مضادة للثورة».

منذ عادت تركيا إلى الحكم المدني عام ١٩٨٣، أفادت التقارير بأن ٢,٧٩٢ صحافياً حوكموا على تهم سياسية، وبأن ٤٥٨ منشوراً صودر. وقد أبرئت ساحة معظم المدّعى عليهم، أو حكم عليهم بدفع غرامة، إلاّ أن عدداً كبيراً منهم سُجنوا، وبينهم كثيرون قالوا انهم تعرّضوا للتعذيب.

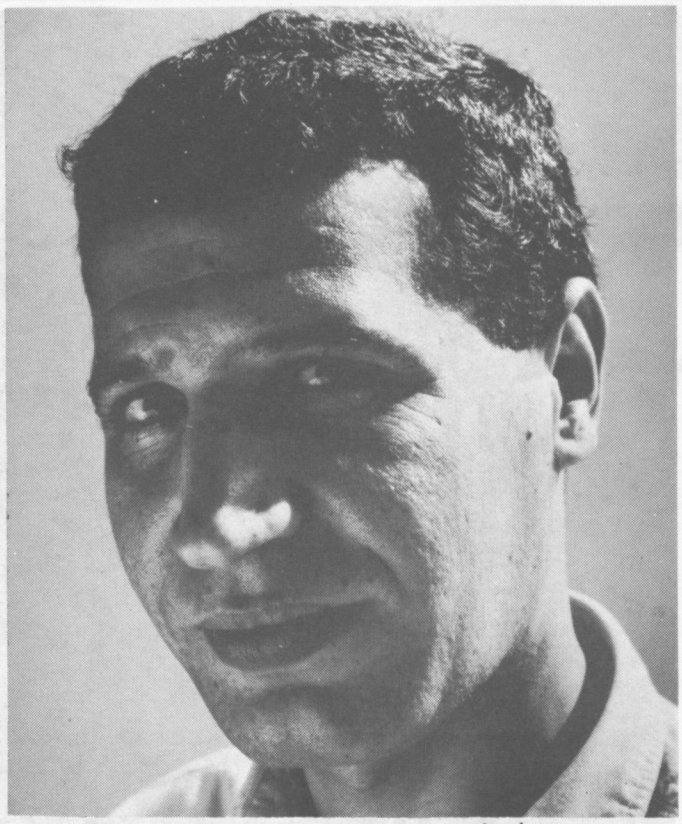

جمعه عمر بوكليب هو أحد ثمانية صحافيين وكتّاب ليبيين سجنوا لحوالي عشر سنوات وأطلق سراحهم عام ١٩٨٨.

زويلاخي سيسولو، محرر صحيفة ذا نيو نايشن (الأمة الجديدة) في جنوب أفريقيا، مع أمه ألبرتينا سيسولو. لقد احتجز بدون تهمة أو محاكمة لمدة سنتين بموجب أحكام حالة الطوارئ، وحالت القيود التي فرضت عليه عند اطلاق سراحه عام ١٩٨٨ دون عودته إلى وظيفته.

الصحافي الصيني زو ونلي (أعلاه، الثاني من اليسار) أثناء اشتراكه في مظاهرة في بيكين عام ١٩٧٩. اليافطة تنادي «ادعموا الدستور».

يقضي محمد أوزغن Mehmet Ozgen حكماً بالسجن مدته ٣٦ سنة بسبب «قيامه بدعاية شيوعية» و«إهانة سلطات الدولة». وتستند التهم إلى مقالات نشرت في أواخر السبعينات في مجلتين سياسيتين هما **باغيمسيز تركي** (تركيا المستقلة) **ودفريمسي ميليتان** (المناضل الثوري)، كان يقوم بتحريرهما. وكانت المجلتان مرتبطتين بحزب العمال التركي، الذي كان مشروعاً حتى الانقلاب العسكري عام ١٩٨٠.

وفي ليبيا، سجن ثمانية صحافيين وكتّاب لأكثر من عشر سنوات بسبب مقالات كتبوها لمطبوعات تخص الدولة، هي **الفجر الجديد** و **الأسبوع الثقافي** و **الأسبوع السياسي**.

وقد أبلغ أحدهم منظمة العفو الدولية مؤخراً بأن الثمانية كتبوا عن قضايا إجتماعية وسياسية من بينها القومية العربية والافتقار إلى الحرية في ليبيا. واعتقل هؤلاء في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨ وحكم عليهم عام ١٩٨٠ بالسجن المؤبد بموجب القانون رقم ٧١ لعام ١٩٧١، الذي يحظر أي «تجمّع أو تنظيم أو مجموعة ... ترتكز على فكرة سياسية معارضة... لمبادئ ثورة الفاتح». وأطلق سراحهم في آذار/مارس ١٩٨٨ بموجب قرار عفو.

في بعض البلدان، يُعتبر جريمة جنائية نشر معلومات يعتبر أنها تنطوي على انتقاد للسلطات. والتهم التي توجّه عادة لمن يكتبون أو ينشرون مثل هذه المعلومات، هي عادة «تضليل الجمهور» أو «نشر معلومات كاذبة» أو «إهانة سلطات الدولة».

كان زينون سيلاج Zenun Celaj، حتى وقت اعتقاله في نيسان/ابريل ١٩٨٨، يعمل في صحيفة **ريليندجا** المحرّرة باللغة الألبانية والصادرة في بريستينا، عاصمة مقاطعة كوسوفو في يوغوسلافيا. وكان زينون سيلاج قد كتب عن الاضرابات التي جرت في مناجم تريبكا للزنك في شباط/فبراير ١٩٨٩، عندما أضرب عمال المناجم عن الطعام مطالبة باستقالة الزعماء السياسيين، واحتجاجاً على التغييرات الدستورية المقترح اجراؤها للانتقاص من الحكم الذاتي في كوسوفو.

اتهم زينون سيلاج بـ«نشر معلومات كاذبة». واحتجز لمدة شهر تقريباً، وحُقّق معه بموجب المادة ١٨٨ (٢) من القانون الجنائي لكوسوفو. وصُرف خلال هذه المدة من وظيفته بناءً على توجيه اللجنة التأديبية في صحيفة ريليندیا. وأسقطت بعد ذلك التهم الموجّهة إليه وأطلق سراحه.

وعانى الصحافيون في تشيلي خلال السنوات القليلة الماضية كثيراً من الانتهاكات في سياق قيامهم بعملهم. وتعرّض الصحافيون الذين كانوا يكتبون عن المظاهرات أو يلتقطون صورها للضرب الوحشي على أيدي رجال الشرطة أو عملائهم المدنيين. وتعرّض الصحافيون للملاحقة القضائية لأنهم أثاروا استياء القوات المسلحة، وسجنوا في بعض الحالات لفترات قصيرة لأنهم كتبوا مقالات تنتقد سياسات الجيش.

خوان بابلو كارديناس Juan Pablo Cardenas، محرر مجلة **أناليسيس** الأسبوعية المعارضة، احتُجز كل ليلة في السجن طوال ١٨ شهراً تقريباً، بسبب «إهانته لرئيس الجمهورية». وأطلق سراحه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، لكن يتوجب عليه إثبات حضوره لدى السلطات مرّة في الشهر. وما زال نحو ١٨ صحافياً يواجهون الملاحقة القضائية من قبل المحاكم العسكرية في تشيلي.

هناك صحافيون كثيرون في حيرة من أمرهم. فمن جهة، يتوجب عليهم بحكم مهنتهم استقصاء الحقائق في حالات غالباً ما تكون معقدة، ونشرها. ومن جهة أخرى، كثيراً ما ترغب الحكومات في كتم هذه الحقائق، خاصة إذا كانت تتعلق بمسائل سياسية أو اقتصادية، أو بانتهاكات حقوق الإنسان. والصحافيون الذين يصرّون على نشر معلومات تفضّل حكوماتهم عدم نشرها يجازفون بصورة متزايدة بتعريض أنفسهم للاحتجاز أو السجن أو التعذيب، وأحياناً للموت.

إن النضال من أجل حقوق الإنسان يعتمد إلى حد كبير على التدفق الحر للمعلومات، وبالتالي على شجاعة وتكرّس الصحافيين في أغلب الأحيان. والصحافيون الذين يقعون ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان بسبب الجهود التي يبذلونها لفضح الانتهاكات التي ترتكبها الحكومات يستحقون الدعم الكامل للحركة الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

إن الحقوق الخاصة بحرية التعبير والاجتماع والمعتقد هي حقوق مكرّسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومنصوص عليها قانوناً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ولقد تم التصديق على هذا العهد من قبل بلدان عديدة وقع الصحافيون فيها ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان – حكومات تنكر على الصحافيين حقوقهم المدنية والسياسية، هازئة بذلك من القانون الدولي، ومن دساتير بلدانها في أغلب الأحيان.

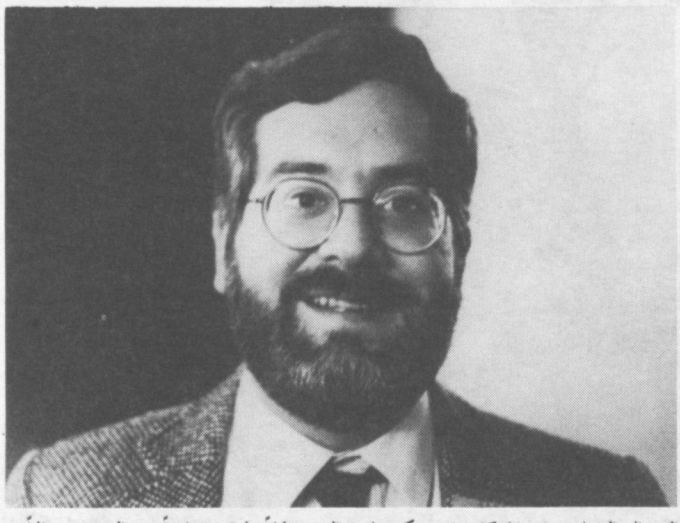

الصحافي التشيلي خوان بابلو كارديناس حكم عليه «بالسجن ليلاً» لمدة ١٨ شهراً. وهناك ١٨ صحافياً من زملائه يواجهون الملاحقة القضائية.

جنوب أفريقيا

تجديد حالة الطوارئ

في ٩ حزيران/يونيو جدّدت سلطات جنوب أفريقيا لوائح حالة الطوارئ السارية في جميع أنحاء البلاد منذ حزيران/يونيو ١٩٨٦.

وتقيّد لوائح حالة الطوارئ حرية الصحافة وتمنح الشرطة والجنود حصانة من الملاحقة القضائية بسبب الافعال التي يرتكبونها «بحسن نية» خلال ممارستهم للصلاحيات الممنوحة لهم بموجب حالة الطوارئ.

على الرغم من أن مئات الأشخاص الذين احتجزوا بدون محاكمة بمقتضى لوائح حالة الطوارئ قد أطلق سراحهم بعد موجة من الإضرابات عن الطعام والاحتجاجات من قبل المحتجزين في شباط/فبراير، أُبلغ عن حدوث مزيد من الاحتجازات، ويعتقد أن نحو مائة شخص كانوا قيد الحجز في آخر حزيران/يونيو.

كانت آخر مجموعة من المحتجزين تضمّ عدداً من تلاميذ المدارس، من بينهم: ابريل موهو April Mohau البالغ من العمر ١٧ عاماً، وهو من بلدة بوتشيفستروم في الترانسفال الغربي، وقد احتجز للمرة الثالثة؛ وباسيل نتنجان Basil Ntungane ويبلغ عمره ١٧ عاماً؛ وهو من كاب تاون وفيليب كانيلي Philip Khanyile وعمره ١٦ عاماً، وهو من بيترماريتزبورغ.

وينطوي تجديد حالة الطوارئ على إطالة فترة سريان القيود التي فرضت على أكثر من ٣٠ منظمة خلال عام ١٩٨٨. ويظلّ حوالي ٦٠٠ ممن اعتقلوا سابقاً بموجب لوائح حالة الطوارئ، وغيرهم، خاضعين لأوامر تقيّد حريتهم في التنقل أو الانتساب أو التعبير عن الرأي.

تعتبر منظمة العفو الدولية عدداً كبيراً من الأشخاص الذين احتجزوا وقيّدت حرياتهم بمقتضى لوائح حالة الطوارئ من سجناء الرأي. □

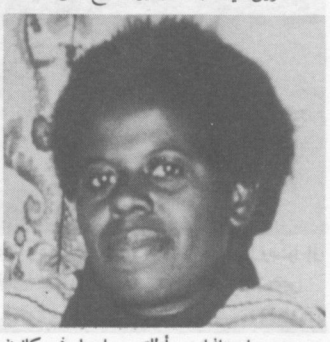

جويس مابودافامي أطلق سراحها في كانون الثاني/يناير غير أنها لم تلبث أن وضعت تحت أمر تقييدي.

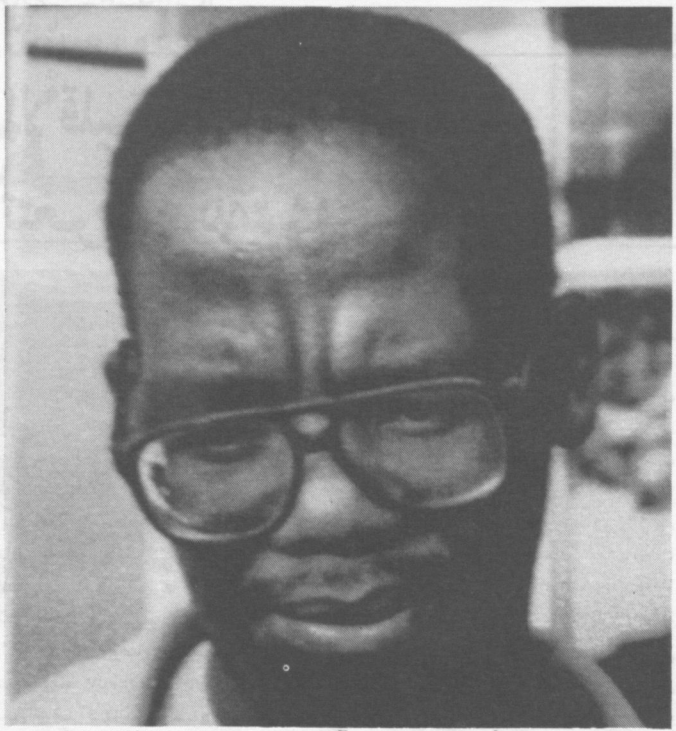

أموس ماسندو اعتقل دون أن توجه إليه تهمة من آب/اغسطس ١٩٨٦ إلى شباط/فبراير ١٩٨٩ بموجب لوائح حالة الطوارئ في جنوب أفريقيا. وقد وضع أموس ماسندو بعد ذلك – شأنه شأن غيره من المعتقلين المفرج عنهم – تحت قيود تحد من حريته في الانتقال والانتساب والتعبير، إذ فرض عليه ألا يخرج عن حدود دائرة قضائية محددة، وأن يلزم بيته طوال الليل، وأن يحضر إلى قسم الشرطة يومياً. © رويترز.

الهند

مرة ثانية يرفض طلب المنظمة الحصول على تأشيرات دخول

أبلغت اللجنة السامية الهندية في لندن منظمة العفو الدولية في أيار/مايو بأنها لا تعتزم إصدار تأشيرات دخول لاثنين من موظفي قسم الأبحاث بالمنظمة لزيارة الهند.

لم تقدّم اللجنة أي أسباب للرفض، ولم تعلّق على ما إذا كان هذا الرفض لا يرجع سوى لطلب منظمة العفو الدولية زيارة البنجاب.

وعندما أعلنت الحكومة الهندية في آذار/مارس قرار رفع الحظر عن زيارة الأجانب لولاية البنجاب، طلبت منظمة العفو الدولية مقابلة مسؤولين حكوميين ومحامين مدافعين عن الحريات المدنية في ولاية البنجاب وفي ولايات ماهاراشترا ومديا براديش وأندرا براديش وقوجارات.

وترفض الحكومة الهندية منذ عام ١٩٨٧ طلبات المنظمة المتكرّرة لزيارة مختلف أنحاء البلاد بهدف بحث قضايا حقوق الإنسان التي تثير قلقها مع المسؤولين وغيرهم. □

البيرو

تورط الجيش في أعمال القتل

في ١٧ أيار/مايو، دخل حوالي ١٠٠ جندي من كتيبة المشاة المعروفة باسم «أولانتايتامبو» قرية كالابازا، وهي قرية صغيرة تقع في إقليم أندين في ساتيبو، دائرة جونين.

وقد اقتحم الجنود عدة بيوت وألقوا القبض على أكثر من ٢٠ شخصاً واقتادوهم من بيوتهم. وفي اليوم التالي عُثر على جثث أحد عشر قروياً – بينهم ثلاثة تلاميذ تبلغ أعمارهم ١٤ و١٦ و١٧ عاماً – ملقاة على ضفاف نهر كالابازا. وتعتقد منظمة العفو الدولية بأنهم أعدموا خارج نطاق القضاء.

وتمكّن بعض المحتجزين من الفرار، بينما أطلق سراح آخرين بعد تعذيبهم، حسبما ورد. ولم تتمكن عائلات أربعة من المحتجزين من معرفة أماكن احتجاز أقاربهم، إذ أن السلطات العسكرية ترفض الإقرار باحتجازهم.

ولقد جاء هذا الإجراء العسكري في كالابازا في أعقاب نسف جسر قريب، يحتمل أن يكون المسؤول عنه رجال عصابات **سندور لومينوزو** (الطريق المضيء)، الذين كانوا يقومون بأنشطة مسلحة في المنطقة، بما فيها سد الطرق.

ولم يكن معظم المشتركين في هذه الأنشطة المسلحة من سكّان المنطقة، بل كانوا يغادرونها بعد قيامهم بها. ومن ثم فإن الأشخاص الذين يعتقلون خلال عمليات مقاومة التمرد ليسوا في العادة ممن اشتركوا في هذه الأنشطة، وإنما يشتبه في قيامهم بإيواء أعضاء من مجموعات مسلحة – على كره منهم في كثير من الأحيان – أو يُظنّ أن لديهم معلومات عن رجال العصابات. □

خوسيه استواردو سوتز (على اليمين) مع والده في بوسطن. © بوسطن هيرالد

أصيب خوسيه إستواردو سوتز ألفاريس José Estuardo Sotz Alvarez، البالغ السادسة من عمره، بشلل يشمل النصف الأسفل من جسمه تحت الخصر في أيار/مايو ١٩٨٦، وذلك عندما تمزق حبله الشوكي بفعل رصاصة كانت موجّهة، على ما يبدو، إلى والده الزعيم النقابي الغواتيمالي خوسيه مرسيدس سوتز كاتيه José Mercedes Sotz Café.

وقد ألقى الوالد على عملاء أمن البلدية مسؤولية هذا الحادث، وكذلك مسؤولية اختطافه هو نفسه لفترة قصيرة وإساءة معاملته قبل الحادث بثلاثة أشهر.

وقد دعت منظمة العفو الدولية تكراراً إلى التحقيق في هاتين الحادثتين، غير أن الشرطة لم تجر حتى ولو مقابلة مع خوسيه مرسيدس سوتز.

وفي شباط/فبراير، رتّبت منظمة العفو الدولية إجراءات سفر خوسيه مرسيدس سوتز وابنه إلى الولايات المتحدة، حيث تولت جمعية الأطباء المدافعين عن حقوق الإنسان – ومقرها في بوسطن – إعداد الترتيبات الخاصة بالعناية الطبية اللازمة للطفل في المستشفى العائم للرضع والأطفال في بوسطن.

وقد احتفل خوسيه إستواردو سوتز بعيد ميلاده في نيسان/ابريل فخطا على قدميه لأول مرة بعد ثلاثة أعوام. غير أنه سيحتاج لمزيد من العلاج كي تستمر حالته في التحسن. □

بلغاريا

الأقلية العرقية التركية تتعرض للقتل والضرب

قتلت قوات الأمن عدداً من أفراد الأقلية العرقية التركية خلال مظاهرات أيار/مايو السلمية وبعدها.

كان أفراد الأقلية العرقية التركية – الذين يقيمون في شمال ـ شرقي بلغاريا وجنوبها – يتظاهرون احتجاجاً على حملة الدمج التي مازالت السلطات البلغارية تقوم بتطبيقها.

وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن الجنود أطلقوا النار على حشود من المتظاهرين المسالمين في قرية إيزرشي في شمال شرقي بلغاريا في ٢٣ أو ٢٤ أيار/مايو. وقد لقي إثنان مصرعهما برصاص الجنود، هما أحمد بوروكوف Ahmet Burukov وسيزجين ساليف كاراوميروف Sezgin Saliev Karaomerov.

وخلال مظاهرة أخرى، لقي سائق باص يدعى نيدزيب أوسمانوف نيدزيبوف Nedzeb Osmanov Nedzebov حتفه بعد تعرضه للضرب المتكرر بعقب البندقية.

وقد ورد أن وفيات أخرى كانت ناجمة عن الضرب الذي يبدو أنه استخدم على نطاق واسع وبدون تمييز، وقيل إن هذه الاعتداءات قد حدثت في أواخر أيار/مايو عقب إعلان الأحكام العرفية في مناطق عديدة.

وفي ٢٥ أو ٢٦ أيار/مايو، تعرّض شخص في الخامسة والستين من عمره، يعرف بلقب فوات «أوجـريتمان» "Fuat "Ogretman (فوات «المعلّم»)، للضرب الوحشي في محطة الباص الرئيسية في كاردجالي، بعد أن تدخل محاولاً منع رجال الشرطة من ضرب فتى من أصل تركي. توفي فوات أوجريتمان بعد ذلك بيومين.

وقد دعت منظمة العفو الدولية السلطات البلغارية إلى إجراء تحقيقات كاملة ونزيهة في هذه التقارير، وفي المزاعم الأخرى العديدة التي مفادها أن أفراداً من الأقلية العرقية التركية تعرضوا للضرب والقتل. □

إمرأة من الأقلية التركية تعبر الحدود من بلغاريا إلى تركيا. زاد عدد أفراد الأقلية التركية الذين وصلوا إلى تركيا منذ أن وردت تقارير الاعتداءات على الأتراك في بلغاريا في شهر أيار/مايو، عن ١٠٠ ألف شخص.
© رويترز

سري لنكا

الحكومة الهندية تتّهم منظمة العفو الدولية

يتضمن آخر تقرير أصدرته منظمة العفو الدولية عن سري لنكا، تحت عنوان سري لنكا: استمرار انتهاكات حقوق الإنسان، في أيار/مايو، تفاصيل مدعمة بالوثائق تؤكد ما زعم من انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها قوات أمن سري لنكا وقوات حفظ السلام الهندية في جنوب وشمال ـ شرقي الجزيرة، على التوالي.

وقد قُدّم التقرير إلى حكومتي الهند وسري لنكا للتعليق عليه قبل نشره، ولكن المنظمة لم تتلق أي ردّ.

وبعد نشر هذا التقرير، ادّعت حكومة الهند في إحدى نشراتها الصحفية بأنه ينطوي على «تحيز ومحابة للطرف الآخر». ولا تعلم المنظمة بشأن أي ردّ رسمي من جانب حكومة سري لنكا.

وفي بيان رسمي، قالت وزارة الشؤون الخارجية الهندية إن «كلّ شكوى محددة تصل من أي مصدر، وتتعلق بسلوك جنود قوات حفظ السلام الهندية، يجري التحقيق فيها بدون استثناء. فحيثما ومتى تثبت الاتهامات، ينل المذنب عقابه بطريقة تجعله عبرة لغيره».

إلاّ أن منظمة العفو الدولية لا تعلم بشأن أي تحقيق أجري في القضايا التي أبلغت عنها. وقد أشارت المنظمة بالتأكيد إلى التحقيقات المعروفة لديها في تقرير أيار/مايو.

ومما قالته الحكومة الهندية أيضاً – وهو غير صحيح – أن التقرير قد تجنّب الإشارة إلى الجرائم المرتكبة من قبل «نمور التحرير تاميل إيلام» (مجموعة معارضة مسلحة). والواقع أن التقرير تضمن وصفاً لأعمال القتل التي قامت بها هذه المجموعة، كما أنه أقرّ بالصعوبات التي واجهتها قوات أمن سري لنكا وقوات حفظ السلام الهندية. □

المبجل غوداكاندي منغالا (على اليسار) من بين «حالات الاختفاء» الاثنتين والسبعين التي سجلتها منظمة العفو الدولية في تقريرها. أما جبريل تروورايان جيسوداسان (على اليمين) فقد «اختفى» عام ١٩٨٥.

الأرجنتين

احتمال إعدام شخصين بعد مهاجمة إحدى ثكنات الجيش

من المحتمل أن يكون شخصان ملاحقان لاشتراكهما في هجوم على إحدى ثكنات الجيش في كانون الثاني/يناير قد أُعدما بإجراءات موجزة.

إيڤان رويز Iván Ruiz وخوزيه دياز José Diaz، التقطتهما كاميرات التلفزيون الإسباني أثناء فرارهما من مبنى مشتعل بالنيران في ثكنة لا تابلادا ببوانس أيرس في ٢٣ كانون الثاني/يناير، وهو اليوم الذي قام فيه أعضاء حركة «كلنا للوطن» بمهاجمة هذه الثكنة. وسرعان ما اكتشفتهما إحدى الدوريات العسكرية، واقتادتهما بعيداً تحت التهديد بالسلاح.

على الرغم من أن السلطات أصدرت في حزيران/يونيو أوامر اعتقال بحق إيڤان رويز وخوزيه دياز، إلاّ أن الأدلة المنطوية على الفيلم التلفزيوني وتصريحات الجنود التي تؤكد اعتقالهما أثارت المخاوف حول إعدامهما بإجراءات موجزة.

ومما يذكر أن ٢٠ عضوا على الأقل من أعضاء حركة «كلنا للوطن» هم الآن قيد الحبس الوقائي بتهم الانتماء غير المشروع والقتل والتمرّد. وقد احتجز ١٣ منهم في كانون الثاني/ يناير داخل الثكنة بعد أن فشلت محاولتهم احتلالها.

ومن المحتمل أن يكون اثنان آخران سلّما نفسيهما في اليوم التالي للهجوم قد أعدما أيضاً بإجراءات موجزة. وزعم أن فرانسيسكو بروڤنزانو Francisco Provenzano وكارلوس ساموجدني Carlos Samojedny – وكلاهما من السجناء السياسيين السابقين – قد أفردهما أحد ضباط الجيش من المجموعة، فضربا ضرباً مبرحاً ثم اقتيدا بعيداً عن المجموعة الرئيسية من السجناء. وعثر فيما بعد على جثة فرانسيسكو بروڤنزانو وقد شوهت بصورة سيئة على أثر انفجار قنبلة. أما مصير كارلوس ساموجدني فما زال مجهولاً.

وفي نيسان/ابريل، قام وفد من منظمة العفو الدولية بزيارة بوانس أيرس للتحقيق في إدعاءات حول حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان بعد أن سلم البعض أنفسهم طواعية. وتوصل هذا الوفد إلى أن عدداً من السجناء من أعضاء حركة «كلنا للوطن» ربما تعرّضوا للضرب والتهديد، وإلى أن بعضهم ربما لقوا حتفهم.

وفي إجتماع مع المدّعي العام أُبلغ وفد منظمة العضو الدولية بأن جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان في قضية ثكنة لاتابلادا يجري التحقيق فيها بواسطة أحد القضاة.

ولقد كانت نهاية تموز/يوليو هي الموعد المقرر لأن تنظر محكمة سان مارتن الفدرالية للاستئناف في قضية أعضاء حركة «كلنا للوطن» المتهمين باشتراكهم في الهجوم.

وستقوم منظمة العفو الدولية بمراقبة إجراءات المحاكمة للتأكد من عدالتها، كما ستتابع عن كثب جميع التحقيقات المتعلقة بأحداث ثكنة لاتابلادا. □

أخبار السجناء

علمت المنظمة بإطلاق سراح ١٠٩ سجناء قيد التبني أو التحقيق، وتولت المنظمة ٣١٣ قضية جديدة.